حدث ورأي

الأردن يعزز مسار تشديد منظومته الأمنية والتشريعية عقب الهجمات الأخيرة

الحدث

حكمت محكمة أمن الدولة الأردنية، الأربعاء 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026، بالإعدام على المُدان بتنفيذ الهجوم الذي استهدف أفرادًا من الأمن العام في العاصمة عمّان في الخامس من الشهر الجاري، وأسفر عن مقتل أحدهم وإصابة آخر. وكان القضاء الأردني قد أصدر، في 15 نوفمبر، أحكامًا بالإعدام بحق ثلاثة مدانين بتنفيذ الهجوم الذي استهدف كنيسة في بلدة "حمود" بمحافظة الكرك في أكتوبر الماضي.

وفي سياق متصل، أحال مجلس النواب إلى لجنته القانونية ثلاثة مشروعات قوانين معدلة لقوانين منع "الإرهاب" والأحداث ومراكز الإصلاح والتأهيل، كان مجلس الوزراء قد أقرها في 22 نوفمبر وأحالها إلى المجلس بصفة الاستعجال. وتشمل التعديلات رفع الحد الأدنى للعقوبات، وجمع مدد الأحكام عند تعدد الجرائم، وتقييد الإفراج المبكر، وتشديد العقوبات على المحرضين والمتعاونين، فضلًا عن فرض تدابير رقابية على المحكومين في قضايا "الإرهاب" بعد انتهاء مدد عقوباتهم، تشمل الرقابة الإلكترونية والإقامة الجبرية وفق ما تقرره المحكمة.

الرأي

من المرجّح أن يستمر الاتجاه نحو تشديد الإجراءات الأمنية والتشريعية خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الحكومة وصفت التعديلات الراهنة بأنها حزمة أولى ضمن مراجعة تشريعية أشمل. وتعكس التعديلات التشريعية المطروحة توجّه السلطات الأردنية إلى مراجعة منظومة مكافحة "الإرهاب" عقب الهجمات الأخيرة في عمّان والكرك، بما يتجاوز تغليظ العقوبات إلى معالجة الثغرات المتعلقة بمتابعة المحكومين

بعد الإفراج عنهم، والحد من احتمالات عودتهم إلى ممارسة العنف. وتكتسب هذه الإجراءات أهمية في ضوء التقارير عن وجود سوابق قضائية مرتبطة بـ"الإرهاب" لدى بعض منفذي الهجمات الأخيرة، ما يشير إلى أن التحدي الأمني كما تراه السلطات الأمنية الأردنية لا يقتصر على اكتشاف التهديدات الجديدة، وإنما يشمل احتواء المخاطر المرتبطة باستمرار النشاط المتطرف أو تجدده لدى أشخاص سبق إخضاعهم للملاحقة القضائية.

ويأتي هذا التوجه ضمن سياق أوسع لإعادة ترتيب الأولويات الأمنية الأردنية في ظل تصاعد المخاطر الداخلية والإقليمية؛ إذ تزامن مع تنفيذ ضربات عسكرية في جنوب سوريا، وتشديد الرقابة على بعض المنصات الرقمية، وزيادة مخصصات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بنحو 224 مليون دينار في مشروع موازنة عام 2027. وتشير هذه التطورات إلى مسعى عمّان لتعزيز قدرتها على احتواء تداعيات الاضطرابات الإقليمية، ومنع انتقالها إلى الداخل، عبر الجمع بين رفع الجاهزية العسكرية وتشديد أدوات الضبط الأمني والقضائي.

وفي موازاة ذلك، تثير التعديلات المطروحة تساؤلات بشأن تداعياتها على القضايا المرتبطة بدعم المقاومة الفلسطينية، في ظل اتساع نطاق الأفعال المجرّمة بموجب قانون منع "الإرهاب". وقد يؤدي تغليظ العقوبات، دون مراجعة نطاق التجريم وضوابطه، إلى زيادة الكلفة القانونية للأنشطة المرتبطة بدعم المقاومة التي تصنفها السلطات ضمن الجرائم "الإرهابية".